



**مخطط عمل المملكة المغربية**

**في مجال الحكومة المنفتحة**



**غشت 2018 – غشت 2020**

**مذكرة حول منهجية إعداد مخطط عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة**

انخرط المغرب بعزم في مسلسل الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، باعتبارها إطارا مرجعيا لتعزيز تكريس المكتسبات المحققة في مجالات الشفافية والمناصفة والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

وقد بذل، في هذا الصدد، جهودا كبيرة لاستيفاء شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، حيث تم إعداد وتنفيذ عدة مشاريع ذات صلة، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية، والحصول على المعلومات، والنزاهة، والمشاركة المواطنة.

واستكمالا لهذه الجهود، تأسست لجنة وطنية، سنة 2012، تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية. وقد عهد إليها بمهمة دعم مساعي الانضمام إلى المبادرة المذكورة، وتنسيق المشاريع التي تم إعدادها في هذا السياق. كما أحدثت كتابة لدى وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتتبع وتنسيق عمل اللجنة، ومواكبة انضمام المغرب لهذه الشراكة.

واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في تفعيل وتنزيل مبادئ الحكومة المنفتحة، تم توسيع تركيبة اللجنة، لتضم ممثلين عن الجمعيات الناشطة في المجالات ذات الصلة بالحكومة المنفتحة.

وفي السياق ذاته، تمت مباشرة المشاورات مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل التأكد من شروط ومسطرة الانضمام وتقييم مدى استيفاء المغرب للمعايير المعتمدة في هذا الإطار. وقد تكللت هذه المشاورات بإعداد تقرير، بتعاون مع خبراء من هذه المنظمة، تضمن تقييما شاملا لوضعية الحكومة المفتحة بالمغرب، لاسيما إشراك المواطنين في وضع وصياغة السياسات العمومية، وشفافية الميزانية، والنزاهة، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقد عكفت اللجنة الوطنية على بلورة مشروع مخطط عمل قصد تفعيل مختلف التوصيات المنبثقة عن هذا التقرير وتفعيل انضمام المغرب لهذه الشراكة. ولهذا الغرض، تشكلت خمس لجان فرعية تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية، وهيئات الحكامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتتولى هذه اللجان الفرعية تدبير المشاريع ذات الصلة بشفافية الميزانية، والنزاهة ومكافحة الفساد، والحصول على المعلومات، والمشاورات العمومية ومشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية، والتواصل.

إضافة إلى ذلك، تشكلت لجنة مصغرة أسندت إليها مهمة تحرير وصياغة مشروع مخطط العمل في مجال الحكومة المنفتحة، وتتألف من منسقي اللجان الفرعية، وممثل عن المجتمع المدني، وكتابة الحكومة المنفتحة بالمغرب.

ولضمان انخراط المجتمع المدني في عملية صياغة مخطط العمل بدرجة أكبر، تم تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات والحلقات الدراسية بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وبحضور خبراء عن مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

وفي هذا السياق، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع هذه المنظمة، ندوتين حول موضوعي "توسيع مشاركة المجتمع المدني في مساعي المغرب للانضمام إلى الحكومة المنفتحة"، و"دور المجتمع المدني في الحكومة المنفتحة"، بتاريخي 29 شتنبر 2015 و17 فبراير 2016 على التوالي. وقد عرف هذين القاءين مشاركة عدد مهم من ممثلي المجتمع المدني، وتمخض عنهما مجموعة من التوصيات تشدد على إشراك المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ مبادئ الحكومة المنفتحة.

وقد تم تقديم الصيغة الأولية لهذا المخطط، الذي شارك في صياغته ممثلون عن المجتمع المدني، خلال اجتماع للجنة الوطنية عقد بتاريخ 3 نونبر 2016. وقد تميز هذا الاجتماع، باستعمال التداول عبر الفيديو (vidéoconférence) مع الخبراء الفرنسيين والبريطانيين الذين ساهموا بملاحظاتهم وتوصياتهم في إغناء النقاش حول مشروع مخطط العمل.

كما شكلت الندوة التي نظمتها الوزارة بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في 4 أكتوبر 2017 حول موضوع "من أجل مشاركة أكثر فعالية للمواطنين في الحياة العامة"، مناسبة لعرض مشروع مخطط العمل ولإثراء وإغناء النقاش حول دور وسائل الإعلام والشباب في ضمان انفتاح الحكومة على محيطها، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة.

وقد عرض السيد الوزير مشروع مخطط العمل على أنظار مجلس الحكومة المنعقد يوم 16 نونبر 2017، الذي أصدر توصية تقضي بتحيينه بشكل يتلاءم وتوجهات وأوليات البرنامج الحكومي.

وتبعا لذلك، شكل هذا المخطط موضوع نقاش ومشاورات بين أعضاء اللجنة الوطنية، ممثلو القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني، حيث تقدموا بملاحظاتهم ومقترحاتهم قصد تضمينها في النسخة الجديدة لمخطط العمل.

وفي إطار تبادل الممارسات الدولية الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECID)، ندوة يومي 23 و24 يونيو 2018، بغية الاستفادة من التجربة الإسبانية في هذا المجال.

وبصدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018 استكمل المغرب شروط ومعايير الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

في هذا الصدد، عقدت اللجنة الوطنية اجتماعا يوم 22 مارس 2018 بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بهدف المصادقة على الالتزامات المتضمنة في النسخة الجديدة لمخطط عمل الحكومة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة خلال الفترة الممتدة من غشت 2018 إلى غشت 2020.

وفي أعقاب الإعلان الرسمي عن انضمام المملكة المغربية إلى المبادرة، نظمت الوزارة عدة ورشات عمل مع وحدات التنسيق المركزية (مديرو المشاريع الساهرين على تنفيذ وتفعيل الالتزامات) بغية وضع اللمسات الأخيرة على بطاقات الالتزامات وفق النموذج المحدد من طرف المبادرة، مع التركيز على آثار كل التزام، وبرمجته، ومؤشرات تحقيقه.

وقد تم إطلاع المجتمع المدني على النسخة النهائية لمخطط العمل في 7 يوليوز 2018، خلال لقاء عقدته جمعية ترانسبراسي المغرب (Transparency Maroc) لتمكين الأعضاء الناشطين في مجال الحكومة المنفتحة من الإدلاء بملاحظاتهم حوله. كما شكل هذا اللقاء فرصة للتباحث حول سبل تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، ودور هذا الأخير في تنفيذ وتقييم الالتزامات التي تضمنها.

وفي نفس السياق، شارك وفد مغربي يتكون من ممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني في أشغال القمة العالمية للمبادرة التي انعقدت من 17 إلى 19 يوليوز 2018 بتبيليسي بجورجيا، بغية الاطلاع والإلمام بالممارسات الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة بصورة عامة، وفي مجال تعزيز دور المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم التزامات الشراكة بصورة خاصة.

ولضمان فعالية وديمومة سيرورة مبادرة الحكومة المنفتحة بالمغرب وفق مقاربة تشاركية، سيتم إحداث هيئة حكامة خاصة تستجيب للمعايير الثلاثة التالية:

1. **المحاسبة:** ضرورة تقييم وتتبع تقدم تنفيذ الالتزامات؛
2. **تتبع تنفيذ الالتزامات:** إنجاح مخطط العمل يتوقف على اعتماد مقاربة واضحة ودورية لتتبع تنفيذ الالتزامات، وذلك لتدبير المخاطر ومعالجة التحديات بشكل أفضل؛
3. **المشاورات والتحسيس:** إحداث مجموعة للتواصل والتفاعل حول الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة لتعزيز مبادئ الانفتاح وفتح الباب لتقديم مقترحات وتوصيات.

تتألف هذه الهيئة من ثلاث مكونات:

1. **لجنة تتبع:** لجنة مختلطة تضم عددا متوازنا من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، وتشرف على إنجاح مسار الحكومة المنفتحة؛
2. **لجنة تنفيذ الالتزامات:** تتكون حصريا من ممثلي الحكومة، مديرو المشاريع، المكلفين بتنفيذ مختلف الالتزامات المتضمنة في المخطط الوطني للحكومة المنفتحة. ويتجلى دورها في تتبع تنفيذ مخطط العمل وبحث الفرص الكفيلة بإنجاحه؛
3. **منتدى منظمات المجتمع المدني:** يضم مختلف منظمات المجتمع المدني المعنية بالحكومة المنفتحة. وينبغي على هذه الأخيرة خلق هياكل موضوعاتية و/أو ترابية لتعاون أفضل من أجل إنجاح مسار الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بالمغرب.

**التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة**

**الحصول على المعلومات**

1. تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات؛
2. تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية؛
3. إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتكوين الموظفين في مجال تدبيره؛
4. تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها؛
5. إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوبة للبيئة والتنمية المستدامة)؛

**النزاهة ومكافحة الفساد**

1. إحداث بوابة خاصة بالشفافية؛
2. إحداث بوابة خاصة بالنزاهة؛
3. وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية؛
4. تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية؛
5. تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها؛

**شفافية الميزانية**

1. دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية؛
2. تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء؛
3. إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة"؛

**المشاركة المواطنة**

1. تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي؛
2. إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة؛
3. تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية؛
4. تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري؛

**التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة**

1. التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة، والتقدم المحرز في هذا المجال.

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات** |
| **الالتزام 1****تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات** |
| **دجنبر 2018 – دجنبر 2019** |
| **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  | **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** |
| **توصيف الالتزام** |
| صادق المغرب في مارس 2018 على قانون الحق في الحصول على المعلومات، وسيدخل هذا القانون حيز التنفيذ سنة بعد نشره بالجريدة الرسمية.وتعتبر المرة الأولى التي يتم فيها المصادقة على قانون من هذا النوع في تاريخ المغرب، غير أن جهود التعريف به والتحسيس بأهميته تظل محدودة، ما يتطلب تنظيم حملات تحسيسية لتعميمه والتعريف بمقتضياته حتى يتسنى للمواطنين التمتع بهذا الحق بشكل كامل. كما ينبغي اعتماد استراتيجية تواصل فعالة بهدف الوصول إلى مختلف الشرائح المستهدفة. | **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** |
| يقتضي هذا الالتزام ما يلي:* وضع مخطط تواصل حول قانون الحق في الحصول على المعلومات؛
* تطوير المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات؛
* تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات؛
* إنتاج وسائط تواصلية للتعريف بهذا الحق والتحسيس به انطلاقا من المحتوى الإخباري المتوفر. وذلك بمختلف اللغات المتداولة؛
* نشر وتعميم الوسائط التواصلية وفقا لمخطط التواصل عبر القنوات المناسبة.

يساهم الالتزام في:* تحسين مستوى المعرفة العامة بالحق في الحصول على المعلومات وكيفية ممارسته؛
* ضمان رد فعل إيجابي من طرف الموظفين والأعوان بشأن طلبات المعلومات والنشر الاستباقي؛
* ضمان الممارسة الفعلية للحق في الحصول على المعلومات

يتم تقييم تنفيذ هذا الالتزام على أساس المؤشرات التالية:* عدد الوسائط التواصلية التي تم إنتاجها؛
* نسبة تنفيذ وتفعيل المخطط التواصلي؛
* عدد طلبات الحصول على المعلومات.
 | **ماهية الالتزام** |
| يمكن إنتاج الوسائط التواصلية وتنظيم الحملات التحسيسية والتوعوية حول الحق في الحصول على المعلومات المتعاملين من معرفة حقوقهم من حيث أنواع المعلومات، والهيئات والمؤسسات المعنية، وإجراءات الحصول على المعلومات، والإجراءات المتعلقة بالطعون.كما أن من شأن رفع مستوى إدراك ووعي المواطنين بهذا القانون المساهمة في ممارستهم لهذا الحق بشكل فعال. | **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟** |
| يسهم تحسيس الفئة المستهدفة وتمتيعها بالحق في الحصول على المعلومات بشكل إيجابي في تعزيز الشفافية، والمحاسبة والمشاركة المواطنة. | **إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** |
| **التزام ذو علاقة بـ:****الالتزام 2****الالتزام 4****الالتزام 6** | **معلومات إضافية** |
| **تاريخ النهاية** | **تاريخ البداية** | **أهم الأنشطة** |
| يناير 2019 | دجنبر 2018 | * بلورة مخطط تواصلي للتعريف بقانون الحق في الحصول على المعلومات
 |
| يونيو 2019 | يناير 2018 | * إعداد المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات
 |
| يونيو 2019 | يونيو 2019 | * تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات ذات الصلة بممارسة هذا الحق
 |
| شتنبر2019  | يوليوز 2019 | * إنتاج وسائط تواصلية، متعددة اللغات، للتعريف بهذا الحق والتحسيس به انطلاقا من المحتوى الإخباري المتوفر
 |
| دجنبر 2019 | شتنبر 2019 | * نشر الوسائط التواصلية وفقا لمخطط التواصل عبر القنوات المناسبة
 |
| دجنبر 2019 | شتنبر 2019 | * تنظيم لقاءات على المستوى المركزي، والجهوي، والمحلي
 |
| **بيانات الاتصال** |
| مورادي حاتم | **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** |
| رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث**وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية** | **الصفة والمؤسسة** |
| h.mouradi@mmsp.gov.ma / 00212 5 37 67 99 61 | **البريد الإلكتروني والهاتف** |
|  | **الجهات الحكومية** | **المتدخلون** |
|  | **منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل** |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات** |
| **الالتزام 2****تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية** |
| **يناير 2019-يونيو 2019** |
| **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  | **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** |
| **توصيف الالتزام** |
| ينص قانون الحق في الحصول على المعلومات في مادته 13 على تعيين الأشخاص المكلفين بتلقي ودراسة طلبات المعلومات وتوفير المعلومات المطلوبة، وكذا تقديم المساعدة اللازمة لطالبي المعلومات.لا تتوفر الهيئات والمؤسسات المعنية لحد الآن على مخاطبين مكلفين بالمعلومات طبقا لمقتضيات قانون الحق في الحصول على المعلومات.إن غياب نقط الاتصال يحول دون التطبيق السليم لهذا القانون والممارسة الفعالة للحق في الحصول على المعلومات، حيث تبقى طلبات الحصول على المعلومات دون رد. | **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** |
| يقتضي هذا الالتزام ما يلي:* تحديد معايير تعيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم، حسب عددهم وحجم كل مؤسسة أو هيئة معنية؛
* إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات؛
* إعداد المادة التربوية للتكوين؛
* إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية إلى تعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم؛
* إنجاز برنامج للتكوين بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تعيينهم.

سيساهم الالتزام في:* ضمان التدبير الأمثل لطلبات الحصول على المعلومات الواردة من العموم،
* ضمان التزام المؤسسات والهيئات المعنية بالرد على الطلبات الواردة من العموم،
* تفعيل مسطرة الحق في الحصول على المعلومات.
 | **ماهية الالتزام** |
| إن تعيين وتكوين الأشخاص المكلفين ونوابهم سيمكن المؤسسات والهيئات المعنية من التفاعل مع طالبي المعلومات من خلال تحديد مخاطبين معروفين ومؤطرين جيدا للاستجابة لمقدمي طلبات الحصول على المعلومات. وبالتالي ضمان تفعيل قانون حق الوصول إلى المعلومات | **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟** |
| إن تطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومات والتحقق من مدى انعكاساته الإيجابية على حياة المواطن رهين بتعيين الأشخاص المكلفين ونوابهم. ويسهر المكلف بالمعلومات على استقبال طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة – إذا كانت المعلومات لا تدخل في نطاق الاستثناءات -وتقديم المساعدة الضرورية لطالبي الحصول على المعلومات في تحرير طلباتهم عند الاقتضاء، مما سيمكن من تحسين ولوج المواطن إلى المعلومات. | **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** |
| **التزام ذو علاقة بـ:****الالتزام 1****الالتزام 3****الالتزام 4****الالتزام 6** | **معلومات إضافية** |
| **تاريخ النهاية** | **تاريخ البداية** |  **أهم الأنشطة** |
| مارس 2019 | يناير 2019 | * تحديد معايير تعيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم، حسب عددهم وحجم كل مؤسسة أو هيئة معنية،
 |
| مارس 2019 | يناير 2019 | * إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات
 |
| مارس 2019 | يناير 2019 | * إعداد المادة التربوية للتكوين
 |
| مارس 2019 | يناير 2019 | * إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية إلى تعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم
 |
| يونيو 2019 | يونيو 2019 | * إنجاز برنامج للتكوين بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تعيينهم.
 |
| **بيانات الاتصال** |
| مورادي حاتم | **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** |
| رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث**وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية** | **الصفة والمؤسسة** |
| h.mouradi@mmsp.gov.ma / 00212 5 37 67 99 61 | **البريد الإلكتروني والهاتف** |
| الإدارات العموميةالمؤسسات العموميةكل شخص معنوي خاضع للقانون العام | **الجهات الحكومية** | **المتدخلون** |
| الجمعيات**المنظمات الغير حكومية** | **منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل** |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الولوج إلى المعلومة** |
| **الالتزام 3****إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتدريب الموظفين في مجال تدبيره** |
| **غشت 2018 -يونيو 202*0*** |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **مؤسسة أرشيف المغرب**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | تنص المادة الخامسة (5) من القانون رقم 69.99 الصادر في 30 نونبر 2007 والمتعلق بالأرشيف على أنه " يجب على الأشخاص والهيئات والمؤسسات المشار إليها في المادة 3 من هذا القانون أن تقوم بتعاون مع " أرشيف المغرب " وفق مهامها بإعداد وتنفيذ برنامج لتدبير أرشيفها العادي والأرشيف الوسيط. ويحدد هذا البرنامج الهياكل والوسائل والإجراءات التي تمكن من تدبير الوثائق من يوم إحداثها إلى تاريخ تصنيفها النهائي في مصلحة أرشيف عامة أو تاريخ اتلافها" "ولهذه الغاية، تحدث لدى إدارات الدولة لجنة للأرشيف وبنية إدارية مكلفة به" (المادة الأولى من المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 4 نونبر 2015 والقاضي بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي). غير أنه وبعد دراسة أجرتها مؤسسة أرشيف المغرب حول "وضعية الأرشيف والممارسات المتعلقة بالأرشيف بالإدارات المركزية"، تبين أن أغلبية الإدارات العمومية تفتقر إلى وحدات تتولى مهمة تدبير مجموع التراث الوثائقي الذي تتوفر عليه. فمن أصل أربع وأربعين (44) قطاعا وزاريا، يتوفر ثمانية عشرة فقط على وحدات إدارية مكلفة بتدبير وصيانة التراث الوثائقي. ومع ذلك، لا تتوفر هذه القطاعات على هيئات حكامة في هذا المجال، لاسيما اللجان المكلفة بالتخطيط والتتبع. إذ تنحصر مهام الوحدات الإدارية المكلفة بالأرشيف في تدبير مجموع الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة المعنية (ملفات الموظفين، والملفات المتعلقة بالحسابات والشؤون المالية وغيرها). يطرح غياب وحدات إدارية تختص في تدبير الأرشيف مشاكل عويصة في مجال صيانة وتدبير الأرشيف، وتمكين العموم من الاطلاع عليه، فضلا عن عجز الإدارات عن الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات في آجال معقولة. ما ينعكس سلبا على تكريس مبادئ الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المواطنة في الحياة العامة.  |
| **ماهية الالتزام**  | * بالنسبة للقطاعات الوزارية الثمانية عشر (18): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، ووضع هذه الهياكل الإدارية تحت السلطة المباشرة للكتاب العامين، وإحداث وحدات لتدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية، والعمل على تلاؤم مهامها مع تلك المنصوص عليها في المادة الخامسة (5) المشار إليها أعلاه؛
* بالنسبة للقطاعات الوزارية الأخرى التي لا تتوفر على هياكل قائمة والبالغ عددها ست وعشرون (26): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، وإحداث هياكل إدارية تخضع بشكل مباشر لسلطة الكتاب العامين، وإحداث وحدات تتولى تدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية؛
* تكوين المسؤولين عن تدبير الوحدات والهياكل المختصة في الأرشيف داخل القطاعات الوزارية، وتأهيلهم لنقل الخبرات والمعارف المكتسبة خلال التكوين إلى زملائهم المكلفين بتدبير المعلومات والرصيد الوثائقي للإدارة المعنية. وستساهم هذه الخطوة في التطبيق السليم والملائم للقواعد والمساطر المتعلقة بتدبير الأرشيف العادي والوسيط، كما هو محدد في الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يمكن هذا الالتزام من توفير وحدات إدارية عملية وموارد بشرية كفؤة وذات مهارات عالية قادرة على صنع القرار في مجال الأرشيف داخل الإدارة العمومية. وذلك طبقا للمعايير المهنية والممارسات الجيدة ذات الصلة. كما أن تدبير المعلومات الموجودة بحوزة الإدارات العمومية على هذا النحو سيسهم في الرفع من ولوجيتها، سواء أن تم ذلك بشكل عفوي أو بناء على طلبات المواطنين.  |
| **إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | يعتبر تنظيم عملية تدبير الأرشيف بإدارات الدولة ومأسستها مدخلا أساسيا لتفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات. إن حصول المواطن على المعلومات سيمكنه من معرفة القرارات والمشاريع المتعلقة بتدبير الشأن العام، مما يؤهله للمشاركة في التدبير العمومي، ومحاسبة المسؤولين العمومين، وتتبع المشاريع العمومية الجارية.من هذا المنطلق، يعتبر تدبير الأرشيف بشكل فعال وعقلاني شرطا أساسيا لتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم مشاركة المواطنين في الحياة العامة.  |
| **معلومات إضافية**  | يندرج هذا الالتزام ضمن الاستراتيجية الوطنية للأرشيف. ويروم المخطط الوطني المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021 دعم وتعزيز هذه الاستراتيجية عبر سلسلة من التدابير تهم الجوانب التشريعية والمؤسساتية، والتواصل والتحسيس، وبناء قدرات الأطراف المعنية (المحور الفرعي الخامس المتعلق بحفظ وصيانة الأرشيف، والمحور الرابع المرتبط بالإطار القانوني والمؤسساتي). تتمثل أهداف المخطط المذكور أعلاه فيما يلي: **الهدف العام:** تعزيز تفعيل الاستراتيجية الوطنية للأرشيف**الأهداف الفرعية:** * تفعيل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأرشيف؛
* ترسيخ ثقافة تدبير الأرشيف في القطاعين العام والخاص؛
* تعزيز عملية تنظيم وصيانة الأرشيف وتثمينه؛
* ترسيخ ثقافة تدبير الأرشيف داخل المجتمع من أجل حفظ الذاكرة الوطنية.

وتندرج عملية تنظيم الأرشيف ومأسسته وتدبيره، وتعزيز قدرات الموظفين والإدارات العمومية في هذا الشأن، ضمن سياسة وطنية تروم تكريس مسلسل الإصلاحات السياسية الجارية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية. **الالتزامات ذات الصلة:** * **الالتزام 2**
 |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية** | **تاريخ النهاية**  |
| **تشخيص عام لوضعية الأرشيف (دراسة الحالة الراهنة للأرشيف والممارسات المرتبطة به على مستوى الإدارات المركزية)**  |
| جمع البيانات  | يناير 2015 | دجنبر 2015  |
| جرد مختلف الوسائط المستعملة لجمع البيانات (استبيانات، مقابلات، تقارير أنجزت في عين المكان)  | يناير 2016 | مارس 2016  |
| صياغة ونشر التقرير النهائي  | أبريل 2016 | دجنبر 2017  |
| **وضع وتنفيذ المخطط العملي**  |
| احتساب نسبة هيكلة تدبير الأرشيف على مستوى القطاعات الوزارية  | غشت 2018  | شتنبر 2018  |
| تصنيف القطاعات الوزارية حسب فئتين (الفئة الأولى: التأهيل {18 قطاعا وزاريا}. الفئة الثانية: إحداث وحدات الأرشيف {26 قطاعا وزاريا}. | شتنبر 2018  | أكتوبر 2018  |
| إعداد الدورات التكوينية (توفير المشرفين على التكوين واللوجستيك والموارد المالية، وتحديد الفئة المستهدفة)  | نونبر 2018  | دجنبر 2018  |
| **هيكلة الوحدات المكلفة بتدبير الأرشيف**  |
| توفير الدعم التقنية اللازم للفئة الأولى من القطاعات الوزارية لتحسين برامج تدبير الأرشيف، لاسيما من خلال إعادة هيكلة الوحدات الإدارية المكلفة بتدبير الأرشيف وتشكيل لجان الأرشيف  | يناير 2019  | فبراير 2019  |
| توفير الدعم التقني لفائدة الفئة الثانية من القطاعات الوزارية لإعداد برامج تدبير الأرشيف، لاسيما لإحداث هياكل ولجان الأرشيف  | يناير 2019  | فبراير 2019  |
| **إعداد وصياغة مخطط التكوين**  |
| إعداد مخطط التكوين  | يونيو 2019  | شتنبر 2019  |
| تحديد المستفيدين من التكوين  | مارس 2019  | أبريل 2019  |
| تحديد المشرفين على التكوين  | شتنبر 2019  | أكتوبر 2019  |
| **تنفيذ مخطط التكوين**  |
| المجموعة الأولى: إحدى عشر (11) مستفيدا  | يناير 2020  | يناير 2020  |
| المجموعة الثانية: إحدى عشر (11) مستفيدا  | فبراير 2020  | فبراير 2020  |
| المجموعة الثالثة: إحدى عشر (11) مستفيدا  | مارس 2020  | مارس 2020  |
| المجموعة الرابعة: إحدى عشر (11) مستفيدا  | أبريل 2020  | أبريل 2020  |
| **تقييم التكوين**  | ماي 2020  | يونيو 2020  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع** | السيد محمد حامومي  |
| **الصفة والمؤسسة** | المكلف بتدبير قسم أرشيف الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية / مؤسسة أرشيف المغرب  |
| **الهاتف/البريد الإلكتروني**  | 85 66 77 37 5 00212/ Archives.publiques@archivesdumaroc.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * قطاعات وزارية؛
* مندوبيات سامية؛
* المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
 |
| **منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل**  | * مكاتب للتكوين،
* مدرسة علوم الإعلام،
* الجمعية الوطنية للإعلاميين
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الولوج إلى المعلومة** |
| **الالتزام 4****تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها** |
| **غشت 2018 -غشت 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية** |
| **وصف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | ينص القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على ضرورة النشر الاستباقي للبيانات. وقد كان المغرب سباقا في إحداث بوابة رقمية لتبادل البيانات المفتوحة (open.gov.ma) منذ سنة 2011. إلا أن استخدام هذه البوابة يظل جد محدود، وذلك راجع بالأساس إلى: * عدد المؤسسات المنخرطة في إتاحة المعلومات للعموم؛
* حجم البيانات المنشورة والمتاحة للعموم؛
* إعادة استعمال هذه البيانات من طرف مختلف الجهات الفاعلة.
 |
| **ماهية الالتزام**  | يشمل هذا الالتزام الإجراءات التالية:* وضع استراتيجية وطنية خاصة بالبيانات؛
* وضع نواة للسهر على حكامة البيانات المفتوحة، من أجل تنسيق محكم لسياسة الانفتاح وتبادل البيانات العمومية وإعادة استعمالها، بشراكة مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
* إحداث بنية تنظيمية على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تسهر على انتقاء وجمع وتصنيف البيانات، والتحقق من صحتها، قبل إتاحتها للعموم، طبقا للنصوص الجاري بها العمل؛
* إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحيينها؛
* تكوين الموظفين المكلفين بتدبير البيانات داخل الإدارات والمؤسسات العمومية حول المساطر المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحيينها؛
* تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية لتعريف الفئات المستهدفة (الإدارات والمواطنون والمقاولات والباحثون والسياح والمستثمرون والمجتمع المدني وغيرهم) بأهمية وفوائد تبادل البيانات وإعادة استعمالها.

يتم تقييم تنفيذ هذا الالتزام بناء على المؤشرات التالية: * عدد المؤسسات المنخرطة في استراتيجية البيانات المفتوحة (زيادة عدد المؤسسات بنسبة 100%: مضاعفة العدد من 16 إلى 32 مؤسسة)؛
* عدد قواعد البيانات المنشورة على البوابة الرقمية data.gov.ma (زيادة عدد القواعد بنسبة 100%: مضاعفة العدد من 136 إلى 300 قاعدة)؛
* عدد مبادرات إعادة استعمال البيانات: بلوغ 20 مبادرة.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يشكل وضع نظام حكامة البيانات المفتوحة وتعزيز نشرها وإعادة استعمالها رافعة أساسية لتعزيز النشر الاستباقي للبيانات المفتوحة، كما هو منصوص عليه في قانون الحق في الحصول على المعلومة.  |
| **إلى أي يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  | يمكن تحسين تدبير البيانات المفتوحة في: * تعزيز الشفافية من خلال النشر الاستباقي للبيانات كما هو منصوص عليها في قانون الحق في الحصول على المعلومة؛
* تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة على نحو أمثل من خلال تيسير التقييم الواقعي لأداء الإدارة؛
* مشاركة المواطنين في تعزيز ثقافة إعادة استعمال البيانات المفتوحة وطلب الحصول على المعلومات.
 |
| **معلومات إضافية**  | **الالتزامات الأخرى ذات الصلة:** * **التزام رقم 1**
* **التزام رقم 2**
* **التزام رقم 5**
* **التزام رقم 6**
 |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| دراسات مقارنة حول استراتيجيات البيانات  | أكتوبر 2018  | دجنبر 2018  |
| تقييم وضعية البيانات المفتوحة في المغرب  | دجنبر 2018  | أبريل 2019  |
| إعداد استراتيجية البيانات المفتوحة ووضع أسس وقواعد تدبيرها  | ماي 2019  | أكتوبر 2019  |
| وضع نواة لحكامة البيانات المفتوحة  | نونبر 2019  | يناير 2020  |
| إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات المفتوحة ومعالجتها ونشرها وتحيينها | نونبر 2019  | يناير 2020  |
| تكوين الإدارات على النشر الاستباقي للبيانات المفتوحة  | فبراير 2020  | مارس 2020  |
| تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية لتعريف الفئات المستهدفة بأهمية وفوائد تبادل البيانات وإعادة استعمالها. | يناير 2020  | يونيو 2020  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة سامية شكري  |
| **الصفة والمؤسسة**  | مديرة نظم المعلومات / وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية  |
| **البريد الإلكتروني والهاتف** |   |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
* الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
* المندوبية السامية للتخطيط؛
* القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومي الأخرى.
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * جمعيات تهتم بالشفافية؛
* جمعيات ناشطة في مجال الرقمنة؛
* جامعات ومراكز أبحاث؛
* جمعيات دولية ناشطة في مجال البيانات المفتوحة وتعزيزها.
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****الحق في الولوج إلى المعلومة** |
| **الالتزام 5****إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوبة للبيئة والتنمية المستدامة)** |
| **يوليوز 2018 -غشت 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ**  | **كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة** **مديرية الرصد والدراسات والتخطيط**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | يطرح تداول المعلومات والولوج إليها في مجال البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد الجهوي عددا من المشاكل، من بينها: * عدم مأسسة الشبكات المكلفة بتبادل المعلومات والبيانات على الصعيد الجهوي؛
* غياب أرضية دينامية على الصعيد الجهوي لتبادل المعلومات والبيانات في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

تعرقل هذه المعيقات الجهود المبذولة على المستوى الجهوي لإعداد سياسات عمومية ترقى إلى تطلعات المواطن. |
| **ماهية الالتزام**  | تكمن الأهداف المتوخاة من وضع هذا الالتزام في النهوض بالعمل الذي تقوم به المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز ديناميتها في مجال تدبير المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة، وتبادلها مع الشركاء وعموم المواطنين. وفي هذا الصدد، عملت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة على فتح ورش كبير يهدف إلى توفير نظام معلومات جهوي في مجال البيئة والتنمية المستدامة على مستوى كل جهات المملكة. يظل تنفيذ هذا الالتزام رهينا باتخاذ التدابير التالية: * إحداث منصة تكنولوجية لتدبير وتبادل البيانات والمعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وتعميمها على جميع جهات المملكة؛
* تعبئة أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال جمع ودمج هذه البيانات والمعطيات؛
* تنظيم دورات تكوينية ومواكبة الشركاء على المستوى الجهوي لإغناء وتحيين أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة؛
* إنجاز دليل للمعلومات الجغرافية (géo-catalogue) وتطعيمه بالمعطيات والخدمات المطلوبة.

يتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام بناء على المؤشرات التالية: * عدد الشبكات الجهوية المكلفة بتبادل المعلومات والمعطيات، والمحدثة بموجب قرارات عاملية موقعة من طرف ولاة الجهات: 9 جهات من أصل 12 جهة على صعيد المملكة؛
* عدد أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة المنجزة: 3 جهات من أصل 12 جهة على صعيد المملكة؛
* عدد زيارات أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يمكن إحداث شبكات جهوية لتبادل المعلومات وتطوير أنظمة معلومات جهوية متعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من تعزيز دينامية نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالبيئة على الصعيد الجهوي.كما يساعد على تسهيل اتخاذ القرارات. إذ يمكن الوعي بهشاشة منطقة معينة فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ، من تطوير السياسات العمومية الاستباقية الملائمة. على سبيل المثال، يساهم تحديد المناطق المعرضة للفيضانات على اتخاذ الترتيبات اللازمة لمساعدة السكان خلال فترات الأمطار الغزيرة. كما أن توفر بيانات حول نوعية الهواء يسمح للسلطات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة كلما تجاوزت المعايير المعمول بها.  |
| **إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  | تكمن أهمية هذا الالتزام في تمكين الجهات من الاضطلاع بالأدوار التالية: * تعزيز دينامية نشر المعلومات وتلبية حاجيات المرتفقين بالقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال المعلومات ذات الصلة بالبيئة عبر تطوير بوابة جهوية للولوج إلى مثل هذه المعلومات؛
* إرساء آليات تساعد في اتخاذ القرار والتتبع التكنولوجي لعملية تدبير البيئة وحمايتها، وتعزيز التنمية المستدامة؛
* إرساء أرضية لتحيين وإنتاج المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ونشرها بطريقة منتظمة؛
* دعم قدرات الشركاء على الصعيد الجهوي في مجال إنتاج المعلومات ذات صلة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتدبيرها واستغلالها.
 |
| **معلومات إضافية**  |  يتم إمداد أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة بأدوات وآليات، وإسنادها وظائف لتمكينها من تتبع مؤشرات التغيرات المناخية، والتحقق من مدى تنزيل أهداف التنمية المستدامة. **الالتزامات الأخرى ذات الصلة:** * **الالتزام 4**
 |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية** | **تاريخ النهاية**  |
| إرساء أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة  | يوليوز 2018  | دجنبر 2018  |
| مأسسة الشبكات الجهوية المكلفة بتبادل المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة | يوليوز 2018  | دجنبر 2019  |
| دعم قدرات الشركاء على الصعيد الجهوي في مجال استغلال أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة  | شتنبر 2018  | دجنبر 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة سعيدة بوروس  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيسة مصلحة قاعدة المعطيات البيئية / كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة  |
| **البريد الإلكتروني والهاتف** |  هاتف المكتب: 62 77 71 37 05 المحمول: 40 24 661 212 Bourousaida1960@gmail.com bourous@environnement.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * الولايات والجهات والعمالات والأقاليم والبلديات؛
* المديريات الجهوية التابعة للقطاعات الوزارية؛
* وكالات الأحواض المائية؛
* المراكز الجهوية للاستثمار؛
* المديريات الجهوية التابعة للمكتب الوطني للماء والكهرباء؛
* جامعات ومعاهد الأبحاث؛
* ...
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * منظمات غير حكومية والمجتمع المدني،
* القطاع الخاص،
* الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****الحق في الولوج إلى المعلومة** |
| **الالتزام 6****إحداث بوابة خاصة بالشفافية** |
| **غشت 2018 -غشت 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام**  | **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | قام المغرب بإطلاق عدة أوراش لدعم وتعزيز الشفافية، من بينها: * الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
* قانون الحق في الحصول على المعلومات (النشر الاستباقي للبيانات العمومية، ودراسة طلبات الحصول على المعلومات، وغيرها)،
* الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

إلا أن التواصل حول هذه الجهود وإطلاع الرأي العام عليها يبقى محدودا. إذ يواجه المواطن العديد من الصعوبات للحصول على المعلومات ذات الصلة بأوراش تعزيز الشفافية.  |
| **ماهية الالتزام**  | يروم هذا الالتزام إحداث بوابة وطنية خاصة بالشفافية تتيح إمكانية: * تقديم طلبات الحصول على المعلومات وتتبعها؛
* النشر الاستباقي للمعلومات الإدارية؛
* نشر البيانات المفتوحة؛
* تشر وتتبع تنفيذ مخطط العمل الوطني في مجال الحكومة المنفتحة؛
* مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية المتعلقة بالحكومة المنفتحة؛
* نشر المعطيات الإحصائية والمؤشرات حول الإدارة المغربية.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يبرز هذا الالتزام الجهود المبذولة في مجال تعزيز الشفافية، ويتيح للمواطن إمكانية الولوج إلى مختلف المعلومات.  |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  | تساهم البوابة في تعزيز الشفافية، وتسهيل الحصول على المعلومات، وإبلاغ عموم المواطنين بالإنجازات المحققة في مجال الحكومة المنفتحة.  |
| **معلومات إضافية**  |  **الالتزامات ذات الصلة:** * **الالتزام رقم 1**
* **الالتزام رقم 2**
* **الالتزام رقم 4**
 |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| تنظيم ندوة لعرض المشروع وإشراك الجهات الفاعلة  | شتنبر 2018  | شتنبر 2018  |
| تحديد المحتوى الإخباري للبوابة والخدمات التي توفرها  | شتنبر 2018  | أكتوبر 2018  |
| تطوير البوابة  | نونبر 2018  | دجنبر 2018  |
| إعداد دلائل لتحيين الموقع  | يناير 2019  | يناير 2019  |
| تنظيم دورات تكوينية حول طرق استعمال وتدبير البوابة لفائدة الشركاء الحكوميين  | فبراير 2019  | مارس 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة وئام المستمد  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيسة قسم التشريع والدارساتوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية  |
| **البريد الإلكتروني والهاتف** | o.elmoustamide@mmsp.gov.ma 95 98 67 5 00212 |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | الإدارات العمومية  |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | المجتمع المدني  |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد**  |
| **الالتزام 7****إحداث بوابة خاصة بالنزاهة**  |
| **مارس 2018 -نونبر 2019**  |
| **الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام**  | **الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | أطلق المغرب عدة أوراش لتدعيم وتكريس النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد. إلا أن التواصل حول هذه الجهود يبقى محدودا. إذ يواجه المواطن صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بسبب تعدد الوسائط التي تعنى بهذا الموضوع. وعليه، يشكل إحداث بوابة وطنية خاصة بالنزاهة خطوة هامة. وتندرج هذه البوابة ضمن المحور الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 والمتعلق "بالشفافية والحصول على المعلومات".  |
| **ماهية الالتزام**  | يروم هذا الالتزام: * إبلاغ عموم المواطنين بالمنجزات المحققة والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لدعم النزاهة، واطلاعهم على الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛
* توفير قاعدة معرفية تضم مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالنزاهة والمواضيع ذات الصلة (مكافحة الفساد والوقاية منه، والشفافية، والمساءلة، وتضارب المصالح، والأخلاقيات، ...)؛
* توجيه زوار البوابة نحو جميع المنصات الوطنية التي تم تطويرها في إطار المنظومة الوطنية للنزاهة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
* إعطاء الفرصة للزائرين للتعبير عن انتظاراتهم واقتراحاتهم من خلال فضاء تشاركي إلكتروني؛
* تحديد الإجراءات والتدابير التي ستتخذها مختلف الجهات الفاعلة لدعم وتعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد.

يتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام اعتمادا على المؤشرات التالية:* عدد المؤسسات التي تساهم في إغناء وتطعيم بوابة النزاهة؛
* عدد زوار البوابة؛
* وثيرة تحيين البوابة.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يتوقع من هذه البوابة أن تساهم في توفير رؤية قطاعية وموضوعاتية حول مختلف البرامج التي يشرف عليها الفاعلون المغاربة في مجال تعزيز النزاهة. كما تعتبر القناة الرئيسية للحصول على المعلومات ذات الصلة بالنزاهة.  |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  | يراد من تنفيذ وتفعيل هذا الالتزام تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة. |
| **معلومات إضافية**  |  يتوقف نجاح هذا المشروع أساسا على إرادة وانخراط جميع الجهات الفاعلة، باعتبارها المصدر الرئيسي الضامن لمصداقية معلومات البوابة واستدامتها. من هذا المنطلق، سيتم التركيز على سبل ضمان حكامة البوابة وحسن تدبيرها، لاسيما فيما يتعلق بجمع البيانات وتفعيل قنوات تبادلها، وذلك في إطار اتفاقيات بين الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وشركائها.  |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| تصميم البوابة  | مارس 2018 | نونبر 2018  |
| تحديد المحتوى الإخباري للبوابة والخدمات التي توفرها  | دجنبر 2018  | ماي 2019  |
| تطوير البوابة  | يونيو 2019  | غشت 2019  |
| إعداد دلائل لتحيين الموقع، وتنظيم دورات تكوينية للإلمام بطرق استعمال وتدبير البوابة لفائدة الشركاء الحكوميين  | شتنبر 2019  | أكتوبر 2019  |
| إعطاء الانطلاقة للبوابة  | نونبر 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المنسق الرئيسي المكلف بتدبير المشروع** | السيد عبد اللطيف معتضد  |
| **الصفة والمؤسسة** | مدير قطب التعاون  |
| **البريد الإلكتروني والهاتف**  | mouatadid@icpc.ma 0537578654 / 0661161260  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * وزارات/هيئات حكومية؛
* السلطات القضائية/النيابة العامة؛
* البرلمان؛
* مؤسسات المراقبة والتدقيق والتفتيش؛
* الدرك الملكي/المديرية العامة للأمن الوطني؛
* إدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة؛
* الجماعات الترابية/المجالس الجهوية؛
* مؤسسات وطنية
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * المجتمع المدني؛
* وسائل الإعلام؛
* النقابات العمالية والفيدراليات؛
* منظمات دولية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مجلس أوروبا وغيرها)
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال** **النزاهة ومكافحة الفساد** |
| **الالتزام 8****وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية** |
| شتنبر 2018-يونيو 2020 |
| **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  | **الجهة المسؤولة عن التنفيذ**  |
| **توصيف الالتزام** |
| يتم تنظيم وتأطير الخدمات الإدارية بآليات قانونية مختلفة (القوانين والمراسيم والمنشورات والقرارات الوزارية والمذكرات). إلا أن احترام النصوص المنظمة لهذه الخدمات وفي حالات عديدة يبقى محدودا، فقد تضاف مساطر أو متدخلون أو وثائق أو مصاريف أخرى. كما لا يتم نشر المساطر المتعلقة بكيفيات الحصول على الخدمات العمومية بشكل دائم، ولا يستطيع هذا الأخير الولوج إليها، ما يخلق نوعا من عدم التوازن في العلاقة بين الإدارة والمواطن، ويشجع على الشطط في استعمال السلطة والفساد. ويمكن وضع إطار تنظيمي، يلزم الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات للمرتفقين، من الحيلولة دون هذه الممارسات. كما يتيح للمواطن الوقوف على أية حالة تنافي أو تعارض بين الخدمة المقدمة وما تم نشره. | **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** |
| يتمثل الالتزام في إدراج مقتضيات في إطار ميثاق المرافق العمومية، المنصوص عليه في المادة 157 من الدستور، تنص على ما يلي:* إلزام الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات الإدارية بشكل موحد ووفق النموذج المنشور بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية؛
* الزامية نشر ما تم تدوينه بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية أو بأية وسيلة متاحة لتمكين المرتفق من المعلومات التي يحتاجها للقيام بالإجراءات والحصول على الخدمة؛
* تحيين المعطيات المتعلقة بالخدمات الإدارية والموجودة بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية عند كل تغيير أو تعديل؛
* تعزيز مبدأ احترام شروط وكيفيات تقديم الخدمات العمومية التي سبق نشرها بالبوابة الوطنية للخدمات أو بأية وسيلة متاحة للتواصل والنشر الرسمي (مبدأ الالزامية)؛
* مطالبة الموظفين الذين يقدمون الخدمات العمومية بمزاولة مهامهم وفق ما تم نشره بواسطة البوابة الوطنية للخدمات العمومية او اية وسيلة نشر رسمية اخرى؛
* تمكين المرتفقين من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف او فارق بين الخدمة المقدمة وما سبق نشره.

وسيمكن هدا الالتزام من:* التوفر على إطار قانوني ملزم للإدارات العمومية في مجال الخدمات الإدارية المقدمة؛
* تعزيز شفافية الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية؛
* إلزام الإدارات العمومية بتصحيح أي خلل أو تجاوز ناجم عن عدم احترام الخدمات الإدارية المنشورة بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية.
 | **ماهية الالتزام** |
| يمكن هذا الالتزام من التوفر على إطار قانوني ملزم للإدارات العمومية لوضع معايير لخدماتها ونشرها واحترامها تحت طائلة التعرض لعقوبات. كما يوفر للمواطن الضمانات القانونية للسهر على احترام المساطر الإدارية. | **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟** |
| تكمن أهمية هذا الالتزام في مساهمته في ضمان شفافية الخدمات الادارية المقدمة وكذا الزامية تدوين ونشر جميع الخدمات العمومية بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية.وعليه، صار لزاما على الإدارات العمومية العمل على توفير معلومات واضحة وذات مصداقية حول تقديم الخدمات وتمكين المرتفق من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف او فارق بين الخدمة المقدمة وما سبق نشره. يعزز هذا الالتزام مبادئ المحاسبة والمساءلة ويمكن المرتفقين من مطالبة الإدارة العمومية باحترام التوجيهات المحددة. | **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** |
| **الالتزامات الأخرى ذات الصلة:** **الالتزام 10** | **معلومات إضافية** |
| **تاريخ النهاية** | **تاريخ البداية** |  **أهم الأنشطة**  |
| اكتوبر 208 | شتنبر 2018 | ادراج مقتضيات المشروع في ميثاق المرافق العمومية |
| دجنبر 2018 | نونبر 2018 | تقاسم الميثاق مع المعنيين |
| يونيو 2020 | يناير 2019 | اعتماد الميثاق |
| **بيانات الاتصال** |
| مورادي حاتم | **اسم المخاطب الرسمي** **(رئيس المشروع)** |
| رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث**وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية** | **الصفة والمؤسسة** |
| h.mouradi@mmsp.gov.ma / 00212 5 37 67 99 61 | **البريد الإلكتروني والهاتف** |
|  الادارات العموميةالمحاكمالجماعات الترابيةالمؤسسات العمومية او الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العامكل هيئة خاضعة للقانون العام او الخاص تضطلع بمهمة مرفق عمومي | **الجهات الحكومية** | **المتدخلون** |
| جمعيات ومنظمات غير حكومية | **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل** |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد**  |
| **الالتزام 9****تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية** |
| ***2018 - 2021*** |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | * يعتبر المواطن الخدمات التي توفرها الإدارات العمومية امتيازا، وليست حقا من حقوقه. كما أن تقديم الخدمة العمومية يتم في إطار من عدم توازن القوى بين الطرفين؛
* تفتقر الإدارات إلى آليات ووسائل كافية لحل هذه الإشكالية؛
* كشفت محاولات الإصلاح الجارية عن غياب رؤية شمولية ومقاربة متكاملة لتجاوز هذه الاختلالات؛
* طرقالاستقبال داخل الإدارات العمومية غير موحدة؛
* ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال تحسين الاستقبال بالفضاءات المخصصة لهذه الغاية.
 |
| **ماهية الالتزام**  | يروم هذا الالتزام: * وضع آليات ووسائل تنظيمية قائمة على دليل مرجعي موحد رهن إشارة المرافق العمومية، بغية تكريس مبادئ الفعالية والشفافية والمناصفة في التعامل مع المرتفقين؛
* توفير أعوان عموميين لمساعدة المواطنين والمرتفقين في إنجاز مختلف الخدمات، إضافة إلى تأهيلهم وتكوينهم في مجالات استقبال وتدبير مختلف العلاقات مع المرتفقين؛
* تنظيم فضاءاتالاستقبال على نحو يراعي القواعد والمعايير الموحدة المعمول بها في هذا المجال؛
* توضيح الاجراءات والمساطر المتعلقة بتقديم الخدمات العمومية، قصد الحد من المحاباة والزبونية وممارسات الفساد.

سيتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية: * مؤشر إدراك الفساد (CPI)؛
* عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج؛
* عدد القطاعات المعنية بالبرنامج.
* ...
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يشكل التعميم التدريجي لمنظومة 'إدارتي"، من خلال تأهيل وتجهيز المواقع النموذجية وتكوين الموظفين وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ونشر المعلومات الإدارية، خطوة هامة لتحسين جودة الاستقبال (خدمات الولوج إلى مقر الإدارة المعنية، وتوجيه المرتفقين وخدمتهم، ومعالجة الشكايات، والإنصات لمقترحاتهم). كما يساهم في مكافحة الفساد وتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها.  |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  |  تهدف المقاربة الجديدة إلى: * دعم شفافية الخدمات الإدارية؛
* تعزيز مشاركة المواطنين من خلال الإنصات لمقترحاتهم واستعراض الخبرات المكتسبة لتحسين الخدمات العمومية المقدمة.
 |
| **معلومات إضافية**  | * يقع البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال في صلب الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة لاسيما في شقها المتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وميثاق المرافق العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية وتجريدها من طابعها المادي، وبرنامج الحكومة المنفتحة؛
* كما يساهم في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 10 "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية".

**الالتزامات ذات الصلة:** **الالتزام 10**  |
| **أهم الأنشطة** | **تاريخ البداية** | **تاريخ النهاية** |
| * تأهيل الموقع النموذجي "مركز تسجيل السيارات بالرباط"
 | 2018 | 2019 |
| * تأهيل الموقع النموذجي "المستشفى الإقليمي محمد الخامس بالجديدة"
 | 2018 | 2019 |
| * تأهيل الموقع النموذجي "القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء"
 | 2018 | 2019 |
| * تقديم الدعم التقني لتأهيل الموقع النموذجي ل "سجن عكاشة" بعين السبع، الدار البيضاء
 | 2018 | 2019 |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيد عبد الرحيم الحصية |
| **الصفة والمؤسسة** | المدير الوطني المكلف ببرنامج تحسين الاستقبال بالمرافق العمومية / وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية |
| **البريد الإلكتروني والهاتف** | 83 99 67 37 5 212 00a.hassia@mmsp.gov.ma  |
| **المتدخلون** | **الجهات الحكومية**  | * الإدارات العمومية؛
* الجماعات الترابية؛
* المقاولات والمؤسسات العمومية
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * برنامج الأمم المتحدة للتنمية
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****النزاهة ومكافحة الفساد**  |
| **الالتزام 10****تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها** |
| **30 يونيو 2018 -30 يونيو 2020** |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ**  | **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | يواجه المتعاملون مع الإدارات العمومية صعوبات في إيجاد قنوات اتصال سهلة وقابلة للولوج لإيداع شكاياتهم، والإدلاء بملاحظاتهم واقتراحاتهم، حيث تظل الوسائل التقليدية عقيمة نسبيا ولا تفي بالغرض. تبعا للخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة في 14 أكتوبر 2016، وطبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.265، الذي يحدد آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، قام المغرب بإطلاق منصة وطنية متعددة الوسائط في يناير 2018 لتمكين المرتفقين من تقديم شكاياتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم، وتتبعها ومعالجتها. وقد دخلت حيز التطبيق على مستوى 61 إدارة عمومية. إلا أن هذا المشروع لم يعرف طريقه للاكتمال بسبب عدم تعميم المنصة المذكورة على جميع الإدارات، وعدم تمديد الآجال للرد على استفسارات المرتفقين. وعليه، يتعين تطوير نظام للتتبع المنتظم وكذا وضع مؤشرات أداء لقياس مستوى التقدم المحرز في مجال تحسين الخدمات العمومية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.  |
| **ماهية الالتزام**  | يروم هذا الالتزام: * رفع عدد الإدارات العمومية المنخرطة في تبني آليات تلقي شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين وتتبعها ومعالجتها؛
* صياغة ونشر تقارير دورية تبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، والجهود المبذولة من طرف الإدارات العمومية لتحسين جودة الخدمات العمومية، استنادا إلى البيانات المتوصل بها.

يعتمد الالتزام على وضع آلية للتتبع والتقييم من خلال: * توفير الدعم التقني لفائدة الإدارات العمومية التي انخرطت في تفعيل المنصة المشار إليها أعلاه؛
* تكوين الإدارات العمومية التي انخرطت حديثا في تفعيل المنصة؛
* إعداد تقرير سنوي من طرف كل إدارة يبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، ويتضمن على الخصوص:
* تصنيفا للشكايات والملاحظات والاقتراحات حسب نوعية الخدمات المقدمة؛
* لائحة التدابير التي تم اتخاذها أو سيتم اتخاذها من طرف الإدارة المعنية لتحسين هذه الخدمات.
* إعداد تقرير تركيبي من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية استنادا على التقارير القطاعية، واعتمادا على المؤشرات المتاحة عبر المنصة الإلكترونية www.chikaya.ma؛
* نشر التقارير القطاعية والتقرير التركيبي بعد المصادقة عليهما.

يتم تقييم أثر تفعيل هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية: * زيادة عدد الإدارات المنخرطة في المنصة المشار إليها أعلاه بنسبة 50%: مضاعفة العدد من 61 إلى 90 إدارة عمومية؛
* تحقيق نسبة 70% في الرد على شكايات المرتفقين؛
* ضمان احترام الآجال القانونية للرد على الشكايات بنسبة 70%؛
* الرفع من جودة الردود على شكايات المرتفقين، وتخفيض نسبة إعادة فتحها بمعدل 10%.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يكمن الهدف من وضع هذا الالتزام في إرساء آلية جديدة لتمكين المرتفقين من استعمال وسيلة موحدة لتقديم الشكايات والاقتراحات والملاحظات، وتسهيل علاقتهم بالإدارات العمومية. كما تمكن هذه الآلية من تقديم وتتبع الشكايات في أي وقت وفي أي مكان، وتوفير الجهود والوقت، إضافة إلى تعزيز قنوات التواصل والتفاعل بين الإدارات والمرتفقين، وتقييم الأداء الحكومي، وتحسين جودة الخدمات الإدارية.  |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  |  يعتبر هذا الالتزام شرطا أساسيا لاستعادة ثقة المواطنين في الإدارة العمومية عبر تمكينهم من قنوات لتقديم شكاياتهم، بما يساهم في تعزيز محاسبة المسؤولين العموميين. كما يعتبر عنصرا لا محيد عنه لترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز مكافحة الفساد، ومنح فرصة للمواطنين للمشاركة في تحسين الخدمات العمومية.  |
| **معلومات إضافية**  | * تعكف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين. ويواكب هذا الدليل الإدارات المعنية في مراحل استقبال وتتبع ومعالجة الشكايات. كما يحدد النموذج الموحد الذي يجب اتباعه لإنجاز التقارير القطاعية.

 * يندرج مشروع إعداد هذا الدليل ضمن البرنامج الأول للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ويمول من طرف برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية السالفة الذكر وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

الالتزامات ذات الصلة: الالتزام 8  |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| توفير الدعم التقني لفائدة الإدارات العمومية التي انخرطت في تفعيل المنصة | فبراير 2018  | دجنبر 2019  |
| تكوين الإدارات العمومية التي انخرطت حديثا في تفعيل المنصة  | فبراير 2018  | دجنبر 2019  |
| إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين | يونيو 2018  | أكتوبر 2018  |
| توزيع الدليل المتعلق بتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين على مختلف الإدارات المعنية | أكتوبر 2018 | دجنبر 2018 |
| إعداد التقارير القطاعية السنوية | يناير 2019 | مارس 2019 |
| تجميع التقارير القطاعية السنوية وإعداد التقرير التركيبي السنوي  | أبريل 2019  | يونيو 2019  |
| عرض التقرير التركيبي على أنظار السيد رئيس الحكومة  | يونيو 2019  | يونيو 2019  |
| نشر التقرير التركيبي والتقارير القطاعية | يوليوز 2019  | دجنبر 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة إكرام حيمي  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيسة قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات / وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية  |
| **البريد الإلكتروني والهاتف** | 96 99 67 37 002125i.himmi@mmsp.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * الإدارات العمومية،
* المؤسسات العمومية والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام؛
* مؤسسات القانون العام أو الخاص المضطلعة بمهام المرفق العام.
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * جمعيات ومنظمات غير حكومية.
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****شفافية الميزانية**  |
| **الالتزام 11****دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية** |
| **غشت 2018 -غشت 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ**  | **وزارة الاقتصاد والمالية**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟**  | بذل المغرب، في السنوات الماضية، جهودا كبيرة لدعم شفافية الميزانية، لاسيما مع صدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية، مما ساهم في تحسين ترتيبه ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index)، محرزا 45 من أصل 100 نقطة حسب المسح المنجز برسم سنة 2017. إلا أن هذه الجهود لا ترقى إلى مستوى الطموحات، إذ يتعين على المغرب، حسب آخر استقصاء حول الميزانية المفتوحة، إنجاز ونشر ثلاثة تقارير من جهة، والعمل، من جهة أخرى، على إغناء وإثراء التقارير التي ينشرها وإشراك المجتمع المدني في صياغتها.  |
| **ماهية الالتزام**  | * تطبيق المعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية (IBP) في مجال إنجاز التقارير ذات الصلة بالميزانية واحترام الآجال المخصصة لنشرها؛
* إشراك المجتمع المدني في الإعداد لميزانية المواطن.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | تسعى وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال العمل على إعداد ونشر ثمانية تقارير (بما فيها ميزانية المواطن) حسب ما تقتضيه المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية ووفقا للمعايير المحددة، إلى تحقيق الهدفين التاليين: * تحسين جودة المعلومة المقدمة لعموم المواطنين، وتعزيز شفافية الميزانية؛
* الانفتاح على المجتمع المدني لإعداد ميزانية للمواطن تستهدف الفئة المعنية بها، وتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطن في مجال الحصول على المعلومات ذات الصلة بالميزانية.
 |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟**  | يمكن إعداد ونشر تقارير الميزانيات الثمانية وفقا للمعايير الدولية من تحقيق الأهداف التالية: * توفير معلومات مكثفة وذات جودة عالية لفائدة عموم المواطنين؛
* تمكين المجتمع المدني من التفاعل بشكل إيجابي مع ميزانية المواطن، والعمل مع وزارة الاقتصاد والمالية لتحسين صياغة هذه الوثيقة بما يستجيب لتطلعاته.
 |
| **معلومات إضافية**  | ينسجم هذا الالتزام بشكل كامل مع البرنامج الحكومي الهادف إلى تعزيز قيم النزاهة، وإصلاح الإدارة العمومية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، في تناغم مع الأهداف المسطرة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، لاسيما لجنة شفافية الميزانية.  |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| إعداد تقرير أولي للميزانية طبقا للمعايير الدولية بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2019  | يوليوز 2018  | شتنبر 2018  |
| إعداد تقرير أولي للميزانية طبقا للمعايير الدولية بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2020  | يوليوز 2019  | شتنبر 2019  |
| إدماج مفهوم ميزانية المواطن خلال المراحل الإعدادية الأخرى للميزانية، وذلك من خلال إعداد ميزانية للمواطن خاصة بالقانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016  | يناير 2019  | مارس 2019  |
| إدماج مفهوم ميزانية المواطن خلال المراحل الإعدادية الأخرى للميزانية، وذلك من خلال إعداد ميزانية للمواطن خاصة بالقانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2017  | يناير 2020  | مارس 2020  |
| عقد مشاورات مع المجتمع المدني حول شكل ومضامين ميزانية المواطن  | ماي 2019  | يونيو 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة هاجر الشرقاوي  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيسة مصلحة ميزانية المواطن / وزارة الاقتصاد والمالية  |
| **البريد الإلكتروني والهاتف** | 212610050908 / cherkaouihajar@db.finances.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | جميع القطاعات الوزارية  |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | أعضاء المجتمع المدني المهتمين بشفافية المالية العمومية  |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال شفافية الميزانية**  |
| **الالتزام 12****تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة**الأداء |
| **يونيو 2018 -مارس 2020** |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **مديرية الميزانية (وزارة الاقتصاد والمالية)**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** | يندرج هذا الالتزام ضمن المساعي الرامية إلى تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بتكريس الحق في الحصول على المعلومات، والحفاظ على توازن المالية العمومية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتعزيز مبدأ المساءلة بغية الاستجابة لتطلعات المواطن الذي أصبح أكثر وإدراكا بحقوقه في إطار دولة عصرية وديمقراطية.  |
| **ماهية الالتزام** | دعم شفافية الميزانية والرفع من نجاعة التدبير العمومي وكذا تعزيز دور البرلمان خلال مناقشة مشروع الميزانية ومراقبة المالية العمومية.  |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟** | * إثراء الرصيد المعلوماتي المتعلق بالميزانية وجعله رهن إشارة البرلمان وعموم المواطنين؛
* التعريف بمقتضيات الميزانية وجعلها أكثر وضوحا من خلال تقديمها على شكل برامج للسياسات العمومية، والعمل على تكريس البعد الجهوي؛
* تنظيم حملة تواصلية واسعة النطاق للترويج لمشروع قانون المالية؛
* ترسيخ مبادئ التقييم والمساءلة؛
* ترسيخ المبادئ الأساسية المتعلقة بالميزانية (الصدقية الميزانياتية والصدقية المحاسباتية، وترشيد إحداث واستعمال حسابات خصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة).
 |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | تكمن أهمية هذا الالتزام في كونه يتيح لعموم المواطنين الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية، ويساهم في تحسين جودتها والرفع من ولوجيتها. كما يساهم في تعزيز المساءلة العمومية، إذ يقوم كل قطاع وزاري بإعداد تقرير لتقييم الأداء يرفق بمشروع القانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المعنية. ويتضمن هذا التقرير مقارنة بين الإنجازات المحققة والتوقعات الأولية، مع تفسير التباينات المسجلة.  |
| **معلومات إضافية**  |   |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| إعداد التقرير السنوي لتقييم الأداء  | 2019  | 31 مارس 2020  |
| إعداد تقرير تدقيق الأداء  | 2019  | 31 مارس 2020  |
| تقديم البرمجة الميزانياتية الشاملة لثلاث سنوات وكذا ميزانية القطاعات الوزارية  | يونيو 2018  | يناير 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيد أحمد برادة  |
| **الصفة والمؤسسة** | نائب المدير المكلف بتنفيذ القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 86 52 99 673 212 00 /68 72 67 537 212 00 berrada@db.finances.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | جميع القطاعات الوزارية  |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  |  |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****المشاركة المواطنة**  |
| **الالتزام 13****إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة"** |
| **30 يونيو 2018 -30 يونيو 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** | قامت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بإطلاق بوابة "شراكة" سنة 2017 لتعزيز شفافية وحكامة نظام الدعم العمومي المقدم للجمعيات، وذلك عبر نشر جميع المعطيات المتعلقة بمشاريع الجمعيات التي حظيت بالدعم العمومي. وعلى الرغم من إطلاق البوابة منذ أكثر من سنة، إلا أن الأهداف المرجوة من هذا المشروع لم يتم تحقيقها على أرض الواقع. إذ لم يلتزم الفاعلون الحكوميون بانتظام تزويد البوابة بمعطيات موثوقة، رغم وجود منشور السيد الوزير الأول رقم 2003/7. ويأسس هذا المنشور لشراكة جديدة مع الجمعيات، مبنية على التشاركية والتعاون والاستثمار المشترك للموارد المالية والبشرية بغية تعزيز الخدمات الاجتماعية، وتنفيذ مشاريع التنمية، والتكفل بالخدمات الجماعية. ولتجاوز هذه الإشكالية، ينبغي وضع الآليات الكفيلة لحث الفاعلين الحكوميين على التعامل بانضباط ومسؤولية لتحقيق أهداف البرنامج الحكومي، لاسيما من خلال إغناء البوابة بالمعطيات ذات الصلة بالدعم العمومي على نحو منتظم.  |
| **ماهية الالتزام** | يندرج إحداث بوابة "شراكة" في إطار مساعي الحكومة لتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتعتبر هذه البوابة من بين أهم الآليات الموضوعة لتعزيز سياسة القرب، وتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم من طرف الدولة لفائدة المنظمات غير الحكومية، ونشر طلبات مشاريع الشراكة. كما تروم ضمان انخراط أكبر لجميع الفاعلين الحكوميين المعنيين بتقديم الدعم العمومي للجمعيات، وتمكن المجتمع المدني ومختلف المتدخلين من الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم. يتم تقييم تفعيل هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية: * صياغة واعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني؛
* عدد الإدارات المعنية بالدعم العمومي المقدم للجمعيات المنخرطة (من 20% إلى 70% من الإدارات)؛
* رفع نسبة الإدارات التي تلتزم بنشر المعطيات على البوابة من 20 إلى 70%؛
* وضع خرائطية لرصد عملية توزيع الدعم العمومي حسب الجهات، ونوعية المشاريع، وبيانات الاتصال بالجمعيات المستفيدة؛
* نشر طلبات المشاريع بنسبة 50%، في أفق تحقيق نسبة 80% سنة 2020؛
* إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | * اعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة والمجتمع المدني باعتباره أداة قانونية تلزم الفاعلين الحكوميين بنشر المعطيات المتعلقة بالدعم العمومي المقدم للجمعيات على البوبة المذكورة، وبشكل منتظم؛
* إحداث لجنة مشتركة (تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية والمجتمع المدني) للإشراف المعياري والتقني على البوابة والسهر على حسن سيرها. وذلك بغية تشجيع الفاعلين الجمعويين والحكوميين على الرد على طلبات المسؤولين المباشرين على البوابة؛
* نشر تقرير التقييم السنوي على نطاق واسع لتعزيز مساءلة الفاعلين الحكوميين، وتمكين المجتمع المدني لممارسة مزيد من الضغوط والتحقق من بلوغ الأهداف المسطرة، وتتبع الدعم الحكومي.
 |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | يندرج هذا الالتزام في إطار الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: * تفعيل مبدأ محاسبة ومساءلة الموظفين العموميين والفاعلين المدنيين عبر فرض احترام القواعد وتطبيق آليات ملائمة حول طرق وأشكال صرف الدعم العمومي المقدم للجمعيات.

أما فيما يخص الحصول على المعلومات، فيمكن هذا الالتزام من: * تعزيز نشر وتعميم المعلومات حول الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
* تيسير الولوج إلى المعطيات بشكل يمكن المواطنين والمجتمع المدني من إعادة استعمالها.

فيما يخض شفافية الميزانية: * إضفاء شفافية أكبر على طرق وأشكال صرف الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
* ضمان ولوج عادل ومنصف للدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
* إرساء حكامة مالية على عملية صرف الدعم العمومي.

فيما يخص المشاركة المواطنة: * تحسين العرض العمومي والسهر على حكامة المشاريع الممولة من طرف الدولة من خلال إشراك الفاعلين الجمعويين؛
* توحيد القواعد والمساطر المتعلقة بطرق صرف الدعم العمومي، ومنح فرص للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة في تتبع وتنفيذ وتقييم المشاريع العمومية التي يشرف عليها الفاعلون العموميون أو الجمعويون.
 |
| **معلومات إضافية**  | تتحمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا الالتزام. كما تحظى بدعم وتمويل الاتحاد الأوروبي الذي يوفر المساعدة المالية والتقنية لإنجاز مشروع "شراكة". إن هذا الالتزام على ارتباط وثيق بالمرجعيات التالية:* المحور الأول (تعزيز دور المجتمع المدني) والمحور الثاني (ترسيخ الحكامة الجيدة) من البرنامج الحكومي؛
* البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
* الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
* الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة؛
* برنامج إنجاح المرحلة الثانية من الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي والمتعلق بدعم الالتقائية والدعم المؤسساتي.
 |
| **أهم الأنشطة** | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| اعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني | يناير 2019  | يناير 2020  |
| وضع خرائطية لرصد عملية توزيع الدعم العمومي حسب الجهات، ونوعية المشاريع، وبيانات الاتصال بالجمعيات المستفيدة  | فبراير 2020  | غشت 2020  |
| إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات. | أكتوبر 2018/2019  |  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيد نور الدين زعلامي  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيس قسم تعزيز القدراتالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطقة الرسمية باسم الحكومة  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 00212661796552 Zaalaminoureddine2020@gmail.com n.zaalami@mcrpsc.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * رئاسة الحكومة،
* القطاعات الوزارية،
* المؤسسات العمومية
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * المجتمع المدني
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****المشاركة المواطنة**  |
| **الالتزام 14****تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي** |
| **شتنبر 2018 -غشت 2019**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** | * غياب تنزيل الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية على الصعيدين الوطني والمحلي (نظام تقديم العرائض على مستوى مجالس الجماعات الترابية، وهيئات الحوار والتشاور)؛
* غياب آليات الحوار والتشاور مع جمعيات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي، لتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية؛
* ضعف التواصل والتحسيس لتعريف الجمعيات والمواطنات والمواطنين بالإطار القانوني الجديد للمشاركة المواطنة.
 |
| **ماهية الالتزام** | يروم هذا الالتزام: * تحسيس الجمعيات والمواطنات والمواطنين بوسائل المشاركة في تدبير الشأن العام، عبر تنظيم حملة تواصلية وتحسيسية على الصعيد الوطني، وبلورة مخطط تواصلي حول المشاركة المواطنة؛
* تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني؛
* تنظيم لقاءات جهوية بشراكة مع الجهات الاثنتا عشر للمملكة لدعم الديمقراطية التشاركية والشروع في إحداث هيئات للحوار والتشاور على مستوى مجالس الجماعات الترابية؛
* إعداد دلائل مبسطة لتيسير عمل هيئات التشاور والتحقق من توفر الموارد؛
* تنسيق عمليات الحوار والتشاور التي تشرف عليها المؤسسات الدستورية واللجان المختلفة المحدثة لهذا الغرض؛
* وضع واختبار "نماذج" لآليات تساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية على موقع نموذجي، في أفق تعميم التجربة على مجموع الجماعات والعمالات والأقاليم.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يروم هذا الالتزام تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.  |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | يمكن تفعيل هذا الالتزام من تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.  |
| **معلومات إضافية**  |  **الالتزامات ذات الصلة:** * **الالتزام 15**
* **الالتزام 16**
 |
| **أهم الأنشطة** | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| تنظيم حملة تواصلية حول الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية  | شتنبر 2018  | نونبر 2018  |
| تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني، وإحداث مكتبة إلكترونية حول الديمقراطية التشاركية  | أكتوبر 2018  | دجنبر 2018  |
| تنظيم تظاهرات جهوية بشراكة مع الجهات الاثنتا عشر لدعم الديمقراطية التشاركية والشروع في إحداث هيئات الحوار والتشاور على مستوى مجالس الجماعات الترابية | تم تنظيم خمس (5) لقاءات سيتم تنظيم اللقاءات الأخرى خلال الفترة 2018-2020، أي لقاء واحد كل شهرين  | دجنبر 2019  |
| إعداد دلائل مبسطة لتيسير عمل هيئات التشاور  | يناير 2019  | غشت 2020  |
| وضع واختبار "نماذج" لآليات تساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية على موقع نموذجي، في أفق تعميم التجربة على مجموع الجماعات والعمالات والأقاليم | يناير 2019  | غشت 2020  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة حليمة غياط  |
| **الصفة والمؤسسة**  | رئيسة قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة / الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 212608853612 / 2126654090783 h.ghiate@mcrpsc.gov.ma ghiatehalima69@gmail.com  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * القطاعات الوزارية،
* البرلمان،
* الجماعات الترابية.
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * المجتمع المدني
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****المشاركة المواطنة**  |
| **الالتزام 15****إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة** |
| **غشت 2018 -غشت 2019**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته** | تم وضع الإطار القانوني للمشاركة المواطنة في شقه المتعلق بتقديم الملتمسات والعرائض، أما فيما يخص الاستشارة العمومية فهو قيد الإعداد. ويأتي إحداث منصة إلكترونية في سياق تفعيل وتنزيل مقتضيات هذا الإطار القانوني، وتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم الجديدة المتعلقة بالمشاركة المواطنة.  |
| **ماهية الالتزام** | يروم هذا الالتزام إحداث منصة إلكترونية "للمشاركة المواطنة" تضم ثلاثة مكونات: تقديم الملتمسات، وتقديم العراض، وإجراء المشاورات العمومية، إضافة إلى الخدمات المرتبطة بالتكوين والمساعدة التقنية والصيانة. وتمكن هذه المنصة المواطنين من تقديم ملتمساتهم الموجهة للبرلمان أو الحكومة أو الجماعات الترابية على الخط. وذلك طبقا للمساطر القانونية المعمول بها. كما يمكن للمواطنين استعمال هذه البوابة لتقديم الملتمسات التشريعية إلى البرلمان.من جهة أخرى، تستطيع السلطات العمومية اللجوء لهذه البوابة بغية إجراء استشارات عمومية حول قرارات أو سياسات معينة.  |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يسعى الالتزام إلى تحقيق هدفين اثنين: * تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الجديدة ذات الصلة بالمشاركة المواطنة (تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، والملتمسات التشريعية، والانخراط في المشاورات العمومية)؛
* توسيع ممارسة هذا الحق على صعيد مجموع التراب الوطني.
 |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | يعتبر هذا المشروع آلية لتفعيل مبدأ المشاركة المواطنة.  |
| **معلومات إضافية**  | * يروم هذا الالتزام مواكبة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في ممارستهم لحقوقهم الجديدة ذات الصلة بالمشاركة المواطنة.
* **الالتزامات ذات الصلة:**

**الالتزام 14** **الالتزام 16**  |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| إطلاق البوابة  | يوليوز 2018  | في مرحلة الاختبار |
| التكوين (دليل استعمال البوابة)  | شتنبر 2018 |  |
| التعريف بالبوابة بالجهات الاثنتا عشر وخلال الدورات التكوينية المنظمة لفائدة الجمعيات  | أكتوبر 2018 | يوليوز 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة حليمة غياط  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيسة قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 212608853612 / 2126654090783 h.ghiate@mcrpsc.gov.ma ghiatehalima69@gmail.com  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | * القطاعات الوزارية،
* البرلمان،
* الجماعات الترابية.
 |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | * المجتمع مدني
 |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****المشاركة المواطنة**  |
| **الالتزام 16****تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية** |
| **30 يوليوز 2018 -30 يونيو 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته** | جاء دستور 2011، الذي صودق عليه عقب استفتاء وطني، ليكرس حق المواطن والمجتمع المدني في المشاركة في صياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات العمومية. من هذا المنطلق، انخرطت الحكومة في إعداد وإقرار قوانين تنظيمية جديدة حول الديمقراطية التشاركية، تحدد آليات تمكين المواطنين والمجتمع المدني من ممارسة حقوقهم في مجال تقديم العرائض والملتمسات التشريعية. إلا أن تحديد الإطار القانوني لا يكفي لتحقيق المشاركة المواطنة الفعالة التي يصبو إليها المشرع. فتعزيز قدرات الفاعلين المدنيين (من مواطنين وجمعيات) يبقى ضروريا لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع.  |
| **ماهية الالتزام** | يروم هذا الالتزام تشجيع الفاعلين المدنيين على تبني آليات المشاركة المواطنة بغية تنزيلها بشكل فعال على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك من خلال: * تنظيم حملة تحسيسية وتشاورية في الجهات الاثنتا عشر: لقاءات مفتوحة (10 لقاءات) مع الفاعلين المدنيين، وتوزيع منشورات ومطويات ودلائل حول الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية)؛
* إعداد برنامج شامل للتكوين (نظري وتطبيقي) حول الديمقراطية التشاركية يمتد لسنتين (2018-2020) مع التركيز بشكل خاص على كيفية ممارسة حق تقديم العرائض والملتمسات التشريعية؛
* تنظيم ندوات تكوينية حول الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية) في جميع الجهات، بهدف تكوين 1200 فاعل جمعوي كل سنة حول كيفيات تقديم العرائض والملتمسات التشريعية. ويتم انتقاء المستفيدين من الجهات الاثنتا عشر على ثلاثة مراحل:
* المرحلة الأولى: انتقاء 360 فاعل جمعوي؛
* المرحلة الثانية: انتقاء 560 فاعل جمعوي،
* المرحلة الثالثة: انتقاء 280 فاعل جمعوي.
* تنظيم برنامج سنوي لتكوين المشرفين على التكوين لفائدة 100 مكون جمعوي، وذلك حول المواضيع التالية:
* الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية)؛
* السياسات العمومية: الإعداد، والتنفيذ والتتبع والتقييم؛
* كيفيات وتقنيات رفع التظلمات وتقديم المشاريع والشكايات للسلطات العمومية على الصعيد الوطني والترابي؛
* تقنيات التنشيط والتواصل والتكوين.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يساهم برنامج التكوين النظري والتطبيقي حول الديمقراطية التشاركية في تشجيع الفاعلين المدنيين على تبني آليات الديمقراطية التشاركية، والمشاركة في صنع القرار المتعلق بالسياسات والمشاريع العمومية. |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | يشكل هذا الالتزام آلية فعالة لتسهيل وتشجيع مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الإلمام بالإطار القانوني المنظم للديمقراطية التشاركية وآليات وتقنيات تقديم العرائض والملتمسات التشريعية،  |
| **معلومات إضافية**  | * تتحمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الميزانية المخصصة لهذا الالتزام؛
* يندرج هذا الالتزام في إطار المحور الأول من البرنامج الحكومي المتعلق بتعزيز المشاركة المواطنة؛
* يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
* يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة،
* يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات برنامج دعم المجتمع المدني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي،
* يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالمغرب في شقه المتعلق بالمشاركة المواطنة والجهوية الموسعة الذي يترأسه كل من وزارة الداخلية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
* **الالتزامات ذات الصلة: الالتزام 14**
 |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| تكوين المشرفين على التكوين  | أكتوبر 2018  | يوليوز 2020  |
| تنظيم الدورات التكوينية حول الديمقراطية التشاركية  | أكتوبر 2018  | يونيو 2020  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيد نور الدين زعلامي  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيس قسم دعم القدراتالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 00212661796552 Zaalaminoureddine2020@gmail.com n.zaalami@mcrpsc.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  |   |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  |  |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال****المشاركة المواطنة**  |
| **الالتزام 17****تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري**  |
| **أكتوبر 2018 -يونيو 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني**  |
| **توصيف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** | خرجت اللقاءات والدورات التكوينية، التي أشرفت عليها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، بعدة توصيات ومطالب تدعو إلى تسهيل ولولج المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري، إذ يعاني هذا الأخير من مجموعة من الصعوبات تتثمل في: * عدم قدرته على الولوج إلى وسائط الإعلام السمعية البصرية؛
* غياب تمثيلية منصفة لمختلف مشارب المجتمع المدني على المستوى الترابي؛
* افتقاره إلى الخبرة في مجال الإطار القانوني المتعلق بتنظيم وسائل الإعلام ووسائط الاتصال السمعية البصرية.

في هذا الإطار، أطلقت الوزارة استشارة عمومية، امتدت من 20 دجنبر 2017 إلى 7 يناير 2018، بهدف تلقي وتسجيل مقترحات الجمعيات والفاعلين الجمعويين حول سبل تيسير ولوج الجمعيات إلى الإعلام السمعي البصري بشكل عادل ومنصف.كما تلقت الوزارة عشرات المذكرات من منظمات المجتمع المدني عقب الانتهاء من هذه العملية التشاورية، ودمجتها في مذكرة واحدة وجهت إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 20 يناير 2018. وقد ركزت هذه المذكرة على "سبل تعزيز ولوج منظمات المجتمع المدني إلى خدمات الاتصال السمعي البصري في إطار احترام قواعد الإنصاف الترابي والتوازن في الرأي والرأي الآخر والتمثيلية ".  |
| **ماهية الالتزام** | يروم هذا الالتزام: * التحسيس بالإطار القانوني المتعلق بالإعلام السمعي البصري، والقرار الجديد رقم 20.18 الصادر عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 7 يونيو 2018 حول الولوج إلى خدمات الاتصال السمعي البصري الذي دخل حيز التطبيق في أكتوبر 2018. حيث سيتم تنظيم ست (6) دورات تكوينية بالجهات الاثنتا عشر على مدى سنتين لتحقيق هذه الغاية (دورة تكوينية واحدة لكل جهتين)؛
* إعداد وتنفيذ برنامج لتكوين الفاعلين الجمعويين بجميع جهات المملكة؛
* إعداد دليل لتسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى خدمات الاتصال السمعي البصري.

سيتم تقييم آثر تنفيذ هذا الالتزام اعتمادا على المؤشرات التالية: * تنظيم ست ندوات تحسيسية؛
* تكوين 160 فاعلا جمعويا.
 |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  | يمكن تفعيل هذا الالتزام من: * التعريف بالإطار القانوني المنظم للمجال السمعي البصري؛
* تعزيز مهارات وكفاءات الفاعلين الجمعويين في الولوج إلى خدمات الاتصال السمعي البصري؛
* تحقيق مبدأ التنوع والتوازن في الرأي والرأي الآخر وضمان تمثيلية منصفة للمجتمع المدني في الإعلام السمعي البصري؛
* إعداد دليل يوضح للجمعيات طرق الولوج لخدمات الاتصال السمعي البصري وكيفية استعمال بعض الوسائط السمعية البصرية.
 |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | تتمثل مظاهر تلاؤم الالتزام مع مبادئ وقيم الحكومة المنفتحة في: * ضمان مشاركة المجتمع المدني عبر قنوات متعددة للتواصل؛
* تعزيز المساءلة العمومية عبر تمكين المجتمع المدني من آليات المساءلة، وتتبع وتقييم السياسات العمومية.
 |
| **معلومات إضافية**  | **الالتزامات ذات الصلة:** **الالتزام 16**  |
| **أهم الأنشطة** | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| تنظيم ثلاث (3) ندوات تحسيسية تستهدف ست (6) جهات  | دجنبر 2018  | يونيو 2019  |
| تنظيم ثلاث (3) ندوات تحسيسية تستهدف ست (6) جهات  | دجنبر 2019  | يونيو 2020 |
| إعداد برنامج التكوين | أكتوبر 2018  | مارس 2019  |
| تكوين المجموعة الأولى من الفاعلين الجمعويين | دجنبر 2019 | دجنبر 2019 |
| تكوين المجموعة الثانية من الفاعلين الجمعويين  | يونيو 2020  | يونيو 2020  |
| إعداد الدليل  | شتنبر 2019 | دجنبر 2019  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة سلمى المودني  |
| **الصفة والمؤسسة** | رئيسة مصلحة التواصل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 0608878239 elmoudniselma@gmail.com  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري  |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | المجتمع المدني  |

|  |
| --- |
| **بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة**  |
| **الالتزام 18****التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة والتقدم المحرز في هذا المجال** |
| **شتنبر 2018 -غشت 2020**  |
| **الجهة المسؤولة عن التنفيذ** | **وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**  |
| **وصف الالتزام**  |
| **ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟** | انضم المغرب مؤخرا إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وتهدف هذه المبادرة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المتعلقة بترسيخ قيم الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والمشاركة المواطنة.إلا أن التواصل حول انضمام المغرب لهذه الشراكة لم يتم على أوسع نطاق، مما يحول دون استثمار هذه الفرصة لترسيخ ثقافة الانفتاح والتواصل. |
| **ماهية الالتزام** | يروم هذا الالتزام إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي لمواكبة انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة من جهة، وتنفيذ مختلف الالتزامات ذات الصلة من جهة أخرى.  |
| **كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟**  |  يشكل هذا الالتزام أحد أهم الإجراءات المواكبة لتفعيل مخطط عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة.  |
| **إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟** | يشكل التواصل حول التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة على نطاق واسع وسيلة للضغط وللاعتراف بجهود القائمين على تفعيل التزامات مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، مما يؤثر بشكل إيجابي على جودة مخرجات هذه المشاريع.  |
| **معلومات إضافية**  | **الالتزامات ذات الصلة: جميع الالتزامات**  |
| **أهم الأنشطة**  | **تاريخ البداية**  | **تاريخ النهاية**  |
| إعداد مخطط التواصل الخاص بالحكومة المنفتحة  | شتنبر 2018  | أكتوبر 2018  |
| تنفيذ مخطط التواصل | أكتوبر 2018  | دجنبر 2019  |
| تقييم أنشطة التواصل المنجزة  | يناير 2020  | يونيو 2020  |
| **بيانات الاتصال**  |
| **اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)** | السيدة أمال علمي  |
| **الصفة والمؤسسة**  | رئيسة قسم التواصل، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية  |
| **الهاتف والبريد الإلكتروني**  | 46 98 67 37 5 212 a.alami@mmsp.gov.ma  |
| **المتدخلون**  | **الجهات الحكومية**  | القطاعات الوزارية  |
| **منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل**  | المجتمع المدني  |